

Distr.: General
2 March 2004

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٢٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/58/L.38 و Add.1)]

٢٣٩/٥٨ - الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة التي طلبت فيها إلى الأمين العام، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم والمساعدة إلى شعوب أمريكا الوسطى بغرض صون وتوطيد السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، وكذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد جميع قراراتها ذات الصلة التي تشدد فيها على أهمية التعاون والدعم الدوليين في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، اللذين يستهدفان تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى استكمالاً لما تبذله شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من جهود لتوطيد دعائم السلام والديمقراطية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً العلاقة والتفاعل الوثيقين بين السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، بوصفها الأعمدة الأساسية والدائمة التي يستند إليها العمل السياسي الذي تقوم به حكومات أمريكا الوسطى تحقيقاً للطموحات المشروعة لدى شعوب أمريكا الوسطى في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية،

وإذ تقر بأن السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى ثمرتا عملية طويلة وشاقة يمكن التغلب على ما واجهته من عقبات بفضل جهود شعوب وحكومات المنطقة، وبمساعدة وتعاون من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ تشيد بما تبذله حكومات أمريكا الوسطى من جهود لمواصلة الوفاء بما تم التعهد به من التزامات في الاتفاقات الوطنية والإقليمية والدولية بغية توطيد دعائم الحكم الديمقراطي

في المنطقة، عن طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنفيذ البرامج الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر والتغلب على البطالة، وتحسين السلامة العامة، وتعزيز السلطة القضائية، وترسيخ الحداثة والشفافية في الإدارة العامة، ومكافحة الفساد،

وإذ تحيط علما بوجود حكومات منتخبة بحرية في جميع أرجاء أمريكا الوسطى، وهو ما يعني حدوث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية قهبي مناخا ملائما لتشجيع النمو الاقتصادي والمضي قدما في استكمال إقامة مجتمعات تشيع فيها الديمقراطية والعدالة والإنصاف،

وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية التقدم المحرز بشأن نظام التكامل لأمريكا الوسطى، والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وإرساء السياسة الاجتماعية الإقليمية الواردة في معاهدة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى والمعاهدة الإطارية للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، إلى جانب أمور أخرى،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما تحقق من تقدم في المنطقة في السعي إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات القائمة على الأراضي والحدود، وفقا لمبادئ القانون الدولي العام وأحكام ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن التباطؤ في تنمية الاقتصادات في المنطقة قد ازداد حدة في العامين الماضيين نتيجة للمناخ الاقتصادي الدولي غير الملائم، الذي أثر سلبا في ما تبذله شعوب وحكومات المنطقة من جهود لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة بفعالية،

وإذ تقر مع الارتياح بما أحرزته منطقة أمريكا الوسطى من تقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالالتزام الدول بمواصلة كفالة التمتع الفعال بها،

وإذ تقر بما تبذله المنطقة من جهود لتعزيز أمن المواطنين عن طريق اتخاذ خطوات ترمي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والحد من الأسلحة وتحديثها، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومكافحة الإرهاب،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى^(١)؛

٢ - **تشيد** بالجهود التي تبذلها شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى في سبيل توطيد دعائم السلام والديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق الوفاء بما تم التعهد به من التزامات في الاجتماعات ومؤتمرات القمة التي عقدت في المنطقة؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاقات السلام في المنطقة، وتكرر، في هذا السياق، تأكيد تقديرها وتمنيتها بوجه خاص لشعب وحكومة السلفادور على النجاح في الوفاء بما تم التعهد به من التزامات في تلك الاتفاقات، وتعرب عن شكرها العميق للأمين العام على ما قدمه من مساعدة دائمة لتلك العملية وعلى الطريقة الجديرة بالثناء التي أنجز بها عملية التحقق من ذلك؛

٤ - **تحت** حكومة غواتيمالا على إعطاء دفعة جديدة للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقات السلام، في إطار البرنامج المعدل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، وللتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع الخامس لفريق غواتيمالا الاستشاري، الذي نظمه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والذي عقد في غواتيمالا سيتي يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣؛

٥ - **تحت** حكومات المنطقة على مواصلة كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بهدف توطيد دعائم الديمقراطية في أمريكا الوسطى؛

٦ - **تشيد** بما يبذل من جهود وما يتخذ من إجراءات داخل المنطقة لمحاربة آفة الفساد، وتحت جميع دول المنطقة على مواصلة إجراءاتها الرامية إلى القضاء على هذه الآفة، وتحيط علماً، في هذا السياق، بالتهنئة الواردة في تقرير الأمين العام^(٢) لحكومة نيكاراغوا على ما قامت به من عمل في هذا الشأن؛

٧ - **تنظر بعين الارتياح** إلى اعتماد الإصلاحات الهامة في مجال إدارة الشؤون العامة وكذلك في المجال القضائي في أمريكا الوسطى وتعرب، في هذا السياق، عن ارتياحها بوجه خاص للتقدم الذي أحرزته هندوراس في استكمال عملية التحول السياسي، التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتحت حكومات أمريكا الوسطى على مضاعفة جهودها بغرض مواصلة تعزيز تلك المجالات؛

٨ - **تحت** الدول الأعضاء على مواصلة توحيد الجهود الرامية إلى زيادة مواءمة وتعزيز عملية التكامل في أمريكا الوسطى والنهوض بها، وتناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم تلك العملية للإسهام في التنمية المستدامة في تلك المنطقة؛

٩ - **تلاحظ مع الارتياح** ما حققته حكومات أمريكا الوسطى من تقدم في التوصل إلى تسوية سلمية لتراعاتها على الأراضي والحدود، وتحثها بشدة على مواصلة العمل على حل المسائل التي ما زالت معلقة مع الامتثال التام لقواعد القانون الدولي، والأحكام والفتاوى الدولية ذات الصلة؛

(٢) المرجع نفسه، الفرع الأول-دال.

١٠ - تشدد على أهمية التجارة الخارجية في تنمية أمريكا الوسطى وتؤكد، في هذا السياق، أهمية التفاوض لإبرام اتفاقات للتجارة الحرة المتوازنة بين المنطقة ونظيراتها في الخارج؛

١١ - تؤكد من جديد أهمية خطة بويلا - بنما بوصفها وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة أمريكا الوسطى، وتقر، في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة؛

١٢ - تحث حكومات بلدان أمريكا الوسطى على مواصلة تعزيز المؤسسات المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو ما سيكون من شأنه المساعدة على كفالة تمتع جميع شعوب المنطقة بما تمتعاً تاماً وفعلياً؛

١٣ - تناشد حكومات أمريكا الوسطى أن تواصل ما تبذله من جهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والحد من الأسلحة وتحديدها، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب من خلال الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

١٤ - تقدر ما تبذله بلدان أمريكا الوسطى من جهود من أجل تعزيز أمن المواطنين في المنطقة عن طريق عقد مؤتمرات قمة بشأن هذه المسألة مثل مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن الأمن الإقليمي الذي عقد في بليز سيتي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ومؤتمر القمة الاستثنائي بشأن الأمن الذي عقد في غواتيمالا سيتي في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

١٥ - ترحب بما بذل من جهود لتعزيز قوات الشرطة المدنية وتشجيع تجريد المنطقة من السلاح، مع تشديدها على الإجراءات المتخذة من خلال الخطة الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، وتأكيداً على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه للهيئات المختصة في مجال أمن المواطنين؛

١٦ - تحيط علماً مع الارتياح بعزم حكومة غواتيمالا على إنشاء لجنة للتحقيق في أنشطة الجماعات غير المشروعة وأجهزة الأمن السرية، وتحث الأمين العام على مساندة تلك المبادرة بغية تنفيذها على وجه السرعة؛

١٧ - تقدر مبادرة حكومة نيكاراغوا بشأن برنامج الحد من الأسلحة وتحديدها في أمريكا الوسطى الرامي إلى تحقيق توازن معقول في القوى وتشجيع الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية، والذي سيبدأ تنفيذه في المنطقة وفقاً للجدول الزمني الذي وضع له؛

١٨ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي، لا سيما أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والجهات المانحة التعاون مع بلدان أمريكا الوسطى وتقديم المساعدة إليها، بما في ذلك توفير الموارد المالية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بغرض دعم تشجيع التنمية المستدامة وتوطيد دعائم السلام والحرية والديمقراطية في المنطقة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم دعمه التام لمبادرات وأنشطة حكومات أمريكا الوسطى، خاصة الجهود المبذولة من أجل توطيد الديمقراطية عبر تشجيع التكامل وتنفيذ برنامج شامل للتنمية المستدامة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً موحداً وكاملاً عن تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة بأمريكا الوسطى، في دورتها الستين في إطار البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية"، وتقرر أن ينظر في البند بعد ذلك كل عامين.

الجلسة العامة ٧٩

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣